

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨١٧٣

الأربعاء، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديان بن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد ملكي
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

1802654 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

سأدلي الآن بيانا بصفتي ممثل كازاخستان.

خلال رئاستنا، نظمت كازاخستان برنامج عملها، لتناول التهديدات الجارية والناشئة الجديدة للقرن الحادي والعشرين. واستندنا إلى خطة السلام الجديدة للأمين العام غوتيريش، في تواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وحقائق اليوم.

ولأن هذه هي المرة الأولى التي يمثل فيها وسط آسيا في مجلس الأمن في تاريخ الأمم المتحدة، فقد حاولنا جاهدين تحقيق التوازن بين الخطة العالمية للمجلس وأولويات المنطقة. ومن خلال تعددية الأطراف ونهج شامل لمنع نشوب النزاعات، وجهنا انتباه المجلس إلى بعض التحديات الوشيكة. وعلى أساس من الانفتاح والحياد والشمول، حرصنا على إعطاء المجلس دينامية جديدة ذات رؤى وزخما تطلعيا يمكن أن يشكل في نهاية المطاف إرثا دائما.

وبالإضافة إلى الدبلوماسية والوساطة السياسيتين، طرحت كازاخستان استراتيجية متعددة الأبعاد ثلاثية المسارات، لتعزيز وتقوية الصلة بين الأمن والتنمية، ونهج إقليمي للتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية التي تواجه البلدان في حالات النزاع، وتعميم فعالية نظام المنظمة لتوحيد أداء الأمم المتحدة. وإذ نفذت في وسط آسيا، فإنها يمكن أن تشكل أيضا نموذجا يحتذى به في مناطق أخرى.

وقد سعت كازاخستان دائما لتعزيز الوحدة والملكية الجماعية للمجلس. وقد بدأت الفترة باحتفال رسمي لرفع العلم نظمناه لأول مرة لتحية الأعضاء المنتخبين الجدد ولتجسيد الثقة التي وضعتها فيهم الدول الأعضاء. ومن المهم أننا اتفقنا على جعل ذلك الابتداع ممارسة سنوية في بداية كل فترة عضوية جديدة في مجلس الأمن. وعملنا أيضا بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، من خلال عقد ٢٠ جلسة عامة، و ١٠ جلسات مشاورات فقط. وبالإضافة إلى ثلاث مناسبات للتوقيع، اعتمدنا قرارين وأربعة بيانات رئاسية وأصدرنا ١٢ بيانا صحفيا. وفي كثير من الحالات، كان اعتمادها وإصدارها، إلى جانب المناسبات الإعلامية المأذون بها، ذا أهمية حاسمة لإظهار دعم المجلس ووحدته، وهو ما كانت تشتد إليهما حاجة أولئك الذين يكافحون في مناطق النزاع لتنفيذ اتفاقات السلام. كما ساعدت على تعزيز الشفافية والاتفاق على نتائج وتعيين خريطة طريق للمستقبل. وسأتناول الآن بإيجاز مناسبات التوقيع.

في جلسة الإحاطة الموضوعية الرفيعة المستوى التي عقدت في ١٨ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8160)، نظر في المشكلة العالمية المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من منظور جديد، وكذلك استخدام تدابير بناء الثقة. وتحت رئاسة رئيس كازاخستان نزارباييف، أعطت المناقشات التي حضرها جمهور كبير غير مسبوق، زخما لنموذج جديد لتفادي اندلاع الحرب بشكل متعمد أو عرضي، وعبرت عن تشريف بلدي واحترامه للأمم المتحدة. وكما ذكر رئيس دولتي، من الأهمية بمكان وجود الإرادة السياسية وبناء الثقة فيما بين القادة لتحقيق عالم آمن ومستقر. وستواصل كازاخستان بذل جهودها لبناء الثقة فيما بين الدول خلال فترة عضويتها في المجلس. وفي اليوم نفسه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا تاريخيا (S/PRST/2018/1) شكل خطة للدبلوماسية الوقائية الإقليمية، تهدف إلى تحقيق عالم خال من النزاعات العنيفة، بحلول الذكرى المئوية للأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥.

وترأس معالي السيد خيرت عبد الرحمانوف، المناقشة الوزارية التي عقدت في ١٩ كانون الثاني/يناير، بشأن بناء شراكات

إقليمية في أفغانستان ووسط آسيا باعتبارها نموذجا للصلة بين الأمن والتنمية (انظر S/PV.8162)، وشملت مشاركة عدة وزراء زائرين. وركز أعضاء المجلس و ١٦ وفدا آخر على الاستثمار في الربط والتجارة والبنية التحتية من أجل تعزيز الأمن والمنطقة. ويمكن تحقيق رؤية كازاخستان المتعلقة بالصلة بين الأمن والتنمية، عن طريق إدماج أفغانستان في المنطقة مع كل ما لديها من رأسمال بشري واعد. ويدعو البيان الرئاسي S/PRST/2018/2، الذي اعتمد قبل المناقشة، إلى تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي من أجل تعزيز السلام والاستقرار والتنمية المستدامة على المدى الطويل، فضلا عن مكافحة الإرهاب والعنف والاتجار بالمخدرات.

وكان من أبرز معالم رئاستنا، بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير، والتي هدفت إلى الحصول مباشرة على معلومات بشأن التهديدات التي تواجه البلد وما لديه من إمكانات. كانت تلك الزيارة هي الأولى منذ عام ٢٠١٠، وأتاحت فرصة فريدة للقاء الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله، و ١٢٠ ممثلا عن الحكومة الأفغانية وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وتمكن المجلس من إظهار دعمه للبلد والتزامه بتحقيق السلام والمصالحة. كما أنها عززت أهمية إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي. وقد أقرت القيادة الأفغانية إقرارا كاملا بالأساس الذي استند إليه نهجنا المتعلق بالصلة بين الأمن والتنمية والنهج الإقليمي وفعالية الأمم المتحدة.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، قام أعضاء المجلس بمبادرة من نيكي هيلي، بزيارة واشنطن العاصمة للاجتماع مع قيادة الولايات المتحدة لتبادل الآراء مع الرئيس ترامب بشأن جدول أعمال المجلس، بما في ذلك مكافحة الإرهاب.

وبرزت أهمية الدبلوماسية الوقائية الإقليمية، في الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ناتاليا غيرمان، رئيسة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، والممثل الخاص للأمين العام محمد بن شمباس، رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كانت تلك أول مرة منذ ثلاث سنوات التي يصدر فيها بيان صحفي لمجلس الأمن (SC/13179) دعما لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، الذي احتفل بالذكرى العاشرة لتأسيسه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وقد استعرضت الجلسات المتعلقة بمختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وحللت درجات استعدادها للعمليات، مع النظر في إعادة الهيكلة اللازمة لمعالجة الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية.

ونحيط علما بأن المنظمات والمنتديات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ذات أهمية بالغة للتوصل إلى حلول مبكرة ودائمة للنزاعات في أفريقيا. وقد أوضحت المداولات المكثفة بشأن الشرق الأوسط أنه لا غنى عن الإرادة السياسية وبناء الثقة للجمع بين أطراف النزاع كلهم حول مائدة المفاوضات لتحقيق السلام.

وثبت أن الحوارات مع ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من نيويورك مقرا لها مفيدة. ومنحتنا دعوة الناشطات رؤى

ميدانية وعززت برنامج المرأة/الشباب والسلام والأمن كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار والتقدم.

ورغم أنها لا تندرج في إطار برنامج عمل المجلس، إلا أن المناسبة الخاصة التاريخية رفيعة المستوى بمناسبة عرض وزير خارجية بلدنا مشروع مدونة سلوك نحو تحقيق عالم خال من الإرهاب، في ١٨ كانون الثاني/يناير بمشاركة ١٠٠ مشارك، كانت ذات صلة بعمل المجلس. وسيتم تضمين الوثيقة المزيد من التفاصيل بوصفها منهاجا للجمع بين الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وغيرها من الصكوك.

ونختتم الآن بهذه الجلسة الختامية الرسمية كأداة لتقييم استجابة المجلس وأهميته لمعالجة القضايا وتحسين أساليب عمله. ما من مسعى يمكن أن يتحقق بشكل فردي.

إن الوحدة هامة. لقد اتسمت رئاستنا بتلاقي الأفكار وبالروح التوفيقية والاستعداد للتوصل إلى أرضية مشتركة. وبما أنّ جلسة اليوم هي آخر جلسة رسمية برئاستنا، أود باسم حكومتي ووفدي أن عرب عن بالغ تقديرنا لجميع الدول الأعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتضامنها الصادق معنا. وأود أيضا أن أشكر أمانة المجلس والمكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة السلامة والأمن لما تقدمه من توجيهات خبيرة في كل مرحلة.

بالإضافة إلى ذلك، نشكر جميع فروع الأمانة العامة، لا سيما فريق المترجمين الشفويين الممتازين للوقوف معنا جنبا إلى جنب. وعلى الرغم من أن رئاستنا قد انتهت، إلاّ أنها قد عززت عزمنا على المضي قدما بالمزيد من الالتزام والتصميم. يسرني جدا أن أقوم الآن بتسليم رئاسة المجلس إلى الكويت. وأتمنى لوفد الكويت كل النجاح في الشهر المقبل، وأؤكد له دعمنا الكامل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة غواديي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، وفريقكم على إتمام رئاستكم بنجاح. ونود أن نرحب في هذا الشهر بستة من أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا، وبالمبادرة الهامة التي اتخذتموها لتنظيم حفل رفع العلم للمرة الأولى، وهو موضع ترحيب وتقدير كبيرين. ونأمل أن يستمر هذا الاحتفال بوصفها تقليدا في السنوات المقبلة.

من الناحية الموضوعية، كان شهر كانون الثاني/يناير في حافلا بالعمل حقا، وقد تم إنجاز الكثير. إنّ الجهود التي بذلتموها، سيدي الرئيس، لوضع مسألة أفغانستان ومنطقة آسيا الوسطى في الصدارة جديرة بالثناء. كما نرحب باعتماد البيان الصحفي بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى (SC/13179) للمرة الأولى. لقد أتاحت الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى مدينة كابول فرصة لإجراء تقييم أفضل للحالة في أفغانستان. كذلك فإن الإحاطة الإعلامية الرفيعة المستوى بشأن عدم الانتشار (انظر S/PV.8160) أتاحت لنا الفرصة لتبادل الآراء بشأن التدابير العملية لبناء الثقة من أجل نزع فتيل التوترات المتزايدة والحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار.

أتكلم اليوم بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وأود أن أسلط الضوء على المناقشة التي أجريناها خلال الشهر الماضي، خاصة فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن في أفريقيا.

في ٩ كانون الثاني/يناير ناقش مجلس الأمن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.8153). وبعد مرور عام على توقيع الاتفاق السياسي الشامل والجامع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لا تزال هناك انقسامات عميقة بشأن تنفيذه والمناخ السياسي المتوتر السائد في البلد مدعاة للقلق.

وتدهور الحالة الأمنية والإنسانية يبعث على القلق أيضا. وكان هناك توافق واسع في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن أهمية التعجيل بالتنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، الذي يظل الإطار الوحيد القابل للتطبيق لحل المأزق السياسي الحالي، وفعل كل ما يمكن فعله لضمان إجراء الانتخابات المقرر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر بطريقة حرة ونزيهة وسلمية وذات مصداقية.

تم التشديد على الأهمية الحاسمة لتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الآخرين في دعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر والعملية الانتخابية. ولقد شمل البيان الصحفي الذي أصدره المجلس في ١٦ كانون الثاني/يناير (SC/13163) تلك النقطة وغيرها من النقاط ذات الصلة، التي بعثت رسالة واضحة إلى الأطراف الكونغولية لنبذ العنف ومعالجة خلافاتها بالوسائل السلمية. إن حل مشاكل العنف في شرق ووسط جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضمان سيادة القانون والمساءلة تم تحديها بوصفها من الأولويات لتيسير الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية بشأن الحالة في دارفور والأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (انظر S/PV/8155)، ولاحظ أن الحالة الأمنية في دارفور لا تزال تحرز تقدما ملحوظا، وتعمل الحكومة على بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء دارفور. وذُكر أيضا أن برنامج جمع الأسلحة الذي أطلقته الحكومة وطد السلام والاستقرار النسبي السائد في دارفور. ومع ذلك، أُعرب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام. وفيما يتعلق بالعملية المختلطة، جرت مناقشة تقرير التقييم الذي قدمه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام بشأن المرحلة الأولى من إعادة تشكيل البعثة (S/2018/12)، ونرحب بالبيان الرئاسي (S/PRST/2018/4) المعتمد هذا الصباح، والذي يجسد توافق الآراء في المجلس بشأن الحالة في دارفور، وإعادة تشكيل العملية المختلطة.

في ١١ كانون الثاني/يناير، استمع مجلس الأمن، إلى إحاطة إعلامية بشأن التقرير النصف سنوي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/PV.8156) وأتاحت الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن التفكير في الحالة السياسية والسلام، والحالة الأمنية، والحالة الإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويجسد البيان الرئاسي الذي أُعتمد أمس (S/PRST/2018/3) النقاط البارزة التي أثيرت خلال مناقشات المجلس ويقر بالدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في دعم الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية للحفاظ على السلام.

في ١٧ كانون الثاني/يناير، ناقش مجلس الأمن الحالة في ليبيا، (انظر S/PV.8159). وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولما يقوم به من عمل لتيسير تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة. وجرى التسليم بأن الطريق أمامنا لن يكون سهلا. وشدد أيضا على أهمية مواصلة حشد دعم الليبيين أنفسهم والمجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سياسي بقيادة ليبية، تحت رعاية الأمم المتحدة.

في ٢٣ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية بشأن الحالة في مالي وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (انظر S/PV.8163). لقد كانت فرصة للمجلس كي يرحب بتجديد التزام الأطراف في مالي بالتعجيل في تنفيذ جميع التزاماتها المتبقية بموجب اتفاق السلام والمصالحة في مالي بحلول نهاية آذار/مارس، من خلال اعتماد الجدول الزمني المنقح. غير أنه أعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار التأخير في تنفيذ أحكام رئيسية من الاتفاق تنفيذا تاما.

وأكد أعضاء المجلس على الحاجة الماسة إلى تحقيق فوائد للسلام ملموسة ومرئية للسكان في منطقة الشمال والمناطق الأخرى في مالي من أجل الحفاظ على أهمية الاتفاق، والحيلولة دون خسارة المكاسب التي تحققت حتى الآن. وأعربوا عن عزمهم على متابعة الحالة بصورة وثيقة والرد باتخاذ الخطوات المناسبة ضمن إطار القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، إذا لم تنفذ الأطراف التزاماتها وفقا للجدول الزمني الجديد. ويحدونا الأمل في أن يبعث البيان الصحفي الذي أصدره المجلس في ٢٤ كانون الثاني/يناير (SC/13177) الرسالة الصحيحة إلى الأطراف في هذا الصدد.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير أجرى أعضاء مجلس الأمن مداولات بشأن الحالة في الصومال (انظر S/PV.8165) وعلى الرغم من أنهم رحبوا بالتقدم المحرز في الإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية، أكّدوا على أهمية إحراز تقدم بشأن القضايا الرئيسية في عام ٢٠١٨، بما فيها مراجعة الدستور، والانتخابات، والنظام الاتحادي المالي وتقاسم السلطة والموارد. ومع ذلك، أعربوا عن القلق إزاء استمرار عدم الاستقرار في الصومال، وحث أعضاء المجلس جميع الأطراف على حل الخلافات السياسية من خلال الحوار السلمي.

وفيما يتعلق بالخطة الانتقالية المراعية للظروف، أعاد المجلس التأكيد على أهمية التعجيل بتنفيذ الهيكل الأمني الوطني مع التركيز على النقل التدريجي للمسؤولية الأمنية الرئيسية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الحكومة الصومالية. وفي هذا الصدد، شددّ الأعضاء على أهمية التشاور الوثيق بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، والاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة والشركاء الدوليين لكفالة اتباع نهج منسق لتنفيذ التخطيط والتمويل المراعي للظروف. وأشاروا أيضا إلى الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لاستكشاف خيارات لتمويل البعثة.

أخيرا وليس آخرا، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية عن الحالة في جنوب السودان (انظر S/PV/8166). فالوضع الأمني في جنوب السودان لا يزال هشاً، وما برحت الحالة الإنسانية مصدر قلق بالغ. إن التوقيع على اتفاق وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية موضع ترحيب، لكنّ خرق الأطراف لهذا التوقيع من شأنه يلقي بظلاله على آفاق التقدم في إنهاء الصراع. وشدد أعضاء المجلس على أنه يجب التحقيق في جميع الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها.

وفي ذلك الصدد، كان دور آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية في التحقق من تلك الانتهاكات موضع تقدير. وقد تم التأكيد على الحفاظ على وحدة المجلس، على النحو المعرب عنه في البيان الرئاسي الأخير (S/PRST/2018/4) في حث الأطراف على المشاركة في منتدى التنشيط الرفيع المستوى للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

وقد عقدت، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثلاثين، سلسلة من الاجتماعات في أديس أبابا، بما في ذلك اجتماع قادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية في إطار الحفاظ على وحدة الهدف بين المنظمات الثلاث في البحث عن السلام الدائم والأمن والاستقرار في جنوب السودان. ومن المأمول والمتوقع أن يوفر زخما متجددا للمرحلة الثانية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى، التي من المقرر أن تبدأ أوائل الشهر القادم. ونتطلع إلى تلقي إحاطة إعلامية من الأمين العام بشأن هذا الموضوع وغيره من المسائل ذات الصلة في إطار الرئاسة المقبلة لدولة الكويت، التي نتمنى لها كل التوفيق والنجاح.

السيدة تاشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتقدم بالتهنئة لكازاخستان على قيادتها القديرة للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير. فقد كان شهرا حافلا

بالنشاط والإنتاجية بالنسبة لمجلس الأمن. فقد سافر مجلس الأمن، بفضل جهود كازاخستان المتواصلة، في بعثته الأولى إلى أفغانستان منذ سبع سنوات، حيث اجتمع بقادة حكومة الوحدة الوطنية وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأحزاب المعارضة وممثلي المجتمع المدني. وشكر أعضاء المجلس الشعب الأفغاني على مواصلة تصميمه على الكفاح ضد الإرهاب، وأشاروا إلى توافق دولي في الآراء بشأن ضرورة تعزيز الأمن. وحثوا الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، كما هو مقرر، وشددوا على أهمية الحفاظ على الوحدة من أجل أفغانستان مستقرة وشاملة للجميع.

إننا نرحب بتشديد كازاخستان على تعزيز السلام في أفغانستان، ونرحب بالتشديد على الفوائد المحتملة لشراكات الأمن والتنمية بين أفغانستان ودول وسط آسيا. ونشكر كازاخستان على عقد مناقشة وزارية بشأن الشراكة بين أفغانستان ووسط آسيا. فأفغانستان، كما يعلم الحضور، تمثل أولوية عليا للولايات المتحدة كذلك. ولذلك السبب جاء مستشارنا للأمن القومي، السيد هـ.ر. مكماستر، إلى نيويورك خصيصا لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن أفغانستان واستراتيجيتنا في جنوب آسيا، التي تسير جنبا إلى جنب مع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء النزاع ومساعدة الأفغان على بناء مستقبل أفضل.

كما سررنا سرورا عظيما بتلقينا إحاطتنا الإعلامية نصف السنوية بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا – وهي الأولى التي تقدمها رئيسة البعثة، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، السيدة ناتاليا غيرمان. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن المجلس قد اعتمد بيانا صحفيا (SC/13179) يدعم عملها، وهي أول مرة نتوصل فيها إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة، منذ عدة سنوات. ونأمل أن تفتح الباب أمام وثائق مقبلة دعما لعمل البعثة الهام.

غير أنه من الواضح أن تركيز عمل المجلس لا يقتصر على جنوب ووسط آسيا فحسب. فقد حثت السفيرة هيلي أعضاء المجلس، في هذا الشهر، على حظر توريد الأسلحة إلى جنوب السودان، وقالت أنه يتعين علينا أن نتصرف كمجلس، بشأن الموقف الذي اتخذناه في بيان ١٤ كانون الأول/ديسمبر الرئاسي (S/PRST/2017/25)، بفرض تكاليف وعواقب على من يقوضون عملية السلام في جنوب السودان.

كما عقدنا مناقشات هامة بشأن بعثة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ودعمها لتسوية شاملة لإعادة توحيد قبرص كاتحاد يتألف من منطقتين وطائفتين. وقد جددنا ولاية البعثة خلال هذا الشهر، والآن نحث الزعماء القبارصة على اتخاذ خطوات لإعادة بناء الثقة وتحسين الجو العام واستئناف المحادثات على الفور.

ويظل أعضاء المجلس موحدين في دعم عملية السلام في كولومبيا وعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق، مع الإشارة إلى أن التحديات التي تفرضها إعادة إدماج القوات المسلحة الثورية الكولومبية وتنفيذ الاتفاق النهائي، التاريخي، لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، كبيرة وأن النجاح ليس مؤكدا. كما يلتزم المجلس باستئناف المحادثات مع جيش التحرير الوطني ويشدد على أهمية إبرام اتفاق جديد لوقف إطلاق النار.

كما أعاد المجلس التأكيد على أن الاتفاق السياسي الليبي يجب أن يظل إطار العملية السياسية طوال الفترة الانتقالية في البلد، وأنه لا مجال للمخربين. فقد آن الأوان منذ أمد بعيد لأن تضع كل الأطراف مصالح الشعب الليبي أولا وتنخرط انخراطا تاما في العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة. وكذلك يجب علينا، في الوقت نفسه، أن نعمق عملنا مع السلطات الليبية لضمان مساءلة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين، بما في ذلك ممارسة الرق الصادمة.

وكما ذكرتم، سيدي الرئيس، في وقت سابق من هذا الأسبوع، استضافت السفيرة هيلي أعضاء مجلس الأمن، في واشنطن العاصمة، لمشاهدة الأدلة على انتهاكات إيران لالتزاماتها الدولية وتدخلها في النزاعات في جميع أنحاء المنطقة. كما استضافت أعضاء مجلس الأمن في متحف الولايات المتحدة للمحرقة لإجراء مناقشة بشأن الفظائع في سورية. وقد شددت الرحلة على الحاجة إلى أن يتخذ المجلس إجراء على الجبهتين كليهما وأن يسعى إلى كفالة المساءلة.

أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على إدارتكم القديرة للمجلس لهذا الشهر. ونتطلع بشغف إلى الرئاسة الكويتية للمجلس في شهر شباط/فبراير. ونثق في أن تقودنا الكويت بفعالية في جهودنا المتواصلة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يشارك وفد بلدي في تهنئة كازاخستان على وفائها الجاد بمسؤولية رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير، وعلى قيامها بذلك بأعلى مستويات التميز في أول فترة عضوية لها كعضو غير دائم. إننا نثني على البعثة الدائمة لكازاخستان وفريقها، وكذلك على السفير عمروف.

ونشيد بمشاركة الرئيس نور سلطان نزارباييف في المناقشة الحسنة التوقيت للغاية (انظر S/PV.8160) بشأن الحاجة إلى بناء الثقة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبمشاركة الوزير خيرت عبد الرحمانوف وزملائه من آسيا الوسطى في إثراء المناقشة بشأن أفغانستان وأهمية التعاون الإقليمي من أجل الأمن والتنمية (انظر S/PV.8162). وقد قدمت كازاخستان، في كلتا الحالتين، مساهمات موضوعية في السلم والأمن الدوليين.

ويدرك وفد بلدي تماما ضرورة اتخاذ إجراءات بناءة أكثر لمنع نشوب النزاعات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية بغية تحقيق سلام مستدام. ونود، في ذلك الصدد، أن نتشاطر بعض الأفكار بشأن المسائل التي تناولها المجلس في كانون الثاني/يناير، الذي كان كذلك أول شهر لبيرو كعضو غير دائم.

أولا، أعدنا تأكيد قناعتنا بأن حل التحديات التي تواجه المجتمع الدولي يتضمن بالضرورة تعددية الأطراف واحترام وتعزيز القانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل السادس بشأن التسوية السلمية للمنازعات. ونعتقد أن عالم اليوم يتطلب اتباع نهج شامل متعدد الأبعاد، وهو ما يشكل أساس السلام المستدام. ويتطلب الحفاظ على السلام كذلك بناء مؤسسات وطنية شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والتعاون، فضلا عن المشاركة النشطة للنساء والشباب. ونرحب، في ذلك الصدد، باعتماد البيان الرئاسي بشأن المنع (S/PRST/2018/1)، الذي قدمه وفد كازاخستان.

ونحن نرى، في الوقت نفسه، أن من الملائم مواصلة تعزيز السبل التي يحدد بها المجلس ويقيم ويستجيب لنشوء المخاطر والتهديدات الجديدة. ويجب على المجلس أن يضع في الاعتبار الآثار الخطيرة لظواهر مثل الفقر وعدم المساواة أو تغير المناخ على الأمن، ولا سيما بالنظر إلى أن لدى منظومة الأمم المتحدة القدرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الغايات من خلال اتباع نهج أكثر تنسيقا واتساقا تجاه ركائز عملها الثلاث.

ثانيا، نرحب بتوافق الآراء الواسع في المجلس بشأن العديد من المبادئ والتطلعات والأهداف، ونشدد على ضرورة الحفاظ على وحدته. ومن دون المساس بالمصالح والخلافات التي عادة ما توجد بين أعضاء المجلس، فإننا نعتقد أن وحدة المجلس تؤدي إلى الالتزامات القوية والإجراءات الملموسة اللازمة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ومن الأمثلة على ذلك وحدة المجلس في دعمه لعملية السلام في كولومبيا. إننا نسلط الضوء – من بين بنود جدول الأعمال التي نظرنا فيها هذا الشهر – على الجهود التي بذلها ذلك البلد لتحقيق سلام مستدام بدعم من المجتمع

الدولي. وكذلك نشير إلى وحدة المجلس في دعم عملية السلام في أفغانستان. ونشكر الرئاسة والأمانة العامة على التنظيم الناجح للبعثة إلى ذلك البلد، وأشكر السلطات الأفغانية على ردها الإيجابي. وقد أدان بلدي بشدة الهجمات الإرهابية الأخيرة، وأعرب عن تضامنه مع الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية. ونأمل في معاقبة المسؤولين عنها.

وقد أشدنا، في هذا الشهر، كذلك بالعمل الهام الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في الكفاح ضد تهديدات معقدة، كالإرهاب والجريمة المنظمة.

كما نتفق على الهدف الأساسي المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي. ونحن نتعاون في متابعة مختلف العمليات المدرجة في جدول أعمال كانون الثاني/يناير، في جملة أمور، فيما يتعلق بليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا ومالي والصومال وجنوب السودان ودارفور. ومع ذلك، يجب أن نقول إن هناك الكثير الذي ينبغي عمله، في العديد من الحالات. ويساورنا القلق بشكل خاص – من بين القضايا التي تم النظر فيها خلال هذا الشهر – إزاء الصعوبات في التوصل إلى التزام بعدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وغياب الحوار بشأن قضية فلسطين.

ثالثا، أود أن أشير بإيجاز إلى عمل الهيئتين الفرعيتين اللتين كُلِّفت بشأنهما بيرو في كانون الثاني/يناير. فقد بدأت لجنة مكافحة الإرهاب النقاش بشأن البرنامج السنوي ووضعت برنامجا للزيارات والاجتماعات طوال عام ٢٠١٨.

ونحن نسعى إلى التعاون الطويل الأجل مع مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في إطار اجتماع السلطات الوطنية المعنية المعقود في حزيران/يونيه. وشرعت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) أيضا في النظر في التوصيات التي قدمها فريق الخبراء عقب إصدار تقرير موضوعي ستتم مناقشته أثناء الرئاسة الكويتية في شباط/فبراير.

وفي الختام، أود أن أكرر تهانينا لكم، سيدي الرئيس، وفريقكم على عملكم المثالي خلال هذا الشهر. ونرحب بالوفد الكويتي الذي سيتولى الرئاسة غدا.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتشاطر أعضاء مجلس الأمن الآخرين الإشادة بكم وفريقكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الممتازة للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير. وبوصفنا أول بلد من آسيا الوسطى يتولى رئاسة المجلس، فإننا نثني على الاهتمام بالنُهج الإقليمية في منع نشوب النزاعات التي أدخلتموها في عملنا. وإنّ من شأن تعزيز التعاون الإقليمي أن يساعد في التغلب على التحديات المشتركة، فضلا عن مساعدته في تهيئة الظروف للفرص التي تحقق المنفعة المتبادلة. وسيكون كل بلد أفضل حالا إذا تحقق الرخاء لجميع جيرانه. وقد تجلت تلك النقطة بوضوح خلال المناقشة المفتوحة المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير، عندما ناقشنا الشراكة الإقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى بوصفها نموذجا للربط بين الأمن والتنمية. ويعدُّ البيان الرئاسي الذي أُعتمد بعد تلك المناقشة (S/PRST/2018/2) إرثا هاما من رئاستكم. وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقديري لزيارتنا المشتركة إلى كابل، وللطريقة التي أدرتم بها تلك الزيارة.

وفيما يتعلق بالنُهج الإقليمية، فقد سعدنا من جانبنا بالتعاون مع كوت ديفوار، وبالمشاركة البناءة من جميع أعضاء المجلس في البيان الرئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الذي أُعتمد بالأمس (S/PRST/2018/3). وقد ثبت تزايد أهمية اتباع نهج إقليمي في منع نشوب النزاعات وآليات الإنذار المبكر والاستجابة ما دامت التحديات المتصلة بتغير المناخ والاتجار بالبشر والإرهاب لا تعرف حدودا للدول. ويعتبر المكتب نموذجا للمناطق الأخرى.

وما برحت السويد تؤيد نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لما يقرب من نصف قرن. وقد حظيت جلسة الإحاطة بشأن عدم الانتشار، وخاصة الدور الهام الذي تضطلع به تدابير بناء الثقة بترحيب كبير وحسنة التوقيت. وإن للمجلس دورا هاما في النهوض بهذه المسائل، فضلا عن أهمية وحدة صفوفه دائما لكفالة مساءلة منتهكي القواعد الدولية، ويتعين على المجلس المضي قدما في هذا الجهد.

وفي مجال عدم الانتشار، طلبت كل من السويد وبولندا إلى الأمانة العامة توفير معلومات مستكملة في إطار مسائل أخرى عقب أول محادثات عقدت بين الكوريتين في ٩ كانون الثاني/يناير في غضون عامين. ورحّب أعضاء المجلس بالتطورات وكرروا دعوتهم إلى التنفيذ الكامل للجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية، ورددوا دعوة الأمين العام إلى نزع السلاح النووي. وقد كان ذلك الاجتماع هاما، حيث بيّن أيضا التزام المجلس وتأييده للتوصل إلى حل سلمي للحالة المتوترة في شبه الجزيرة الكورية.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، فإننا نشعر بالجزع إزاء ما استمعنا إليه بالأمس (انظر S/PV.8171) – فإن هناك حاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة، بما في ذلك المساعدة الطبية لتلبية احتياجات ما يزيد على ١٣ ملايين شخص، بالنظر لاستمرار خطورة الوضع الإنساني المدمر في سوريا ووصول العنف إلى مستويات غير مقبولة. وبصفتنا القائمين على الصياغة، جنبا إلى جنب مع الكويت، فإننا عازمون على بذل ما في وسعنا لدعم الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان لمساعدة الملايين ممن هم في أمسّ الحاجة. وخلال الإحاطة التي قدّمها إلى المجلس في كانون الثاني/يناير، ٢٢ بيّن مارك لوكوك منسق الإغاثة في حالات الطوارئ خمسة إجراءات ضرورية لتحسين المساعدة الإنسانية واستمراريتها، وخاصة في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. وتلك إجراءات محددة وملموسة وواقعية، ونعرب عن تأييدنا القوي لها. ومن الضروري أن يوحّد المجلس صفوفه في دعم جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ذلك الصدد.

وأود أن أتناول ببعض كلمات أساليب عمل المجلس. ونحيي الجهود التي تبذلونها، سيدي، لضمان تمكين المجلس من إرسال رسائل واضحة عقب معظم المشاورات المغلقة التي عقدت خلال هذا الشهر. فمن شأن ذلك أن يعزز الشفافية، إلى جانب مساعدة المجلس في تلخيص أبرز نقاط المناقشات، والتفكير في أفضل السبل الممكنة للاستمرار في معالجة تلك المسائل. ونتطلع إلى العمل مع الكويت ومواصلة بذل الجهود لجعل عمل المجلس أكثر تركيزا على تحقيق النتائج وأكثر شفافية وشمولا.

ونرحب في ذلك الصدد بالمناقشة المفتوحة المقرر عقدها في الأسبوع القادم بشأن أساليب عمل المجلس. وفي الواقع فإن الكثير من الأدوات اللازمة لجعل المجلس أكثر فعالية أصبحت متوفرة بالفعل، غير أنه يجب استخدامها على النحو المناسب. ويشمل ذلك ضمان العناية اللازمة بطريقة عقد الاجتماعات من حيث الشكل والتركيز لضمان أفضل الفرص للتوصل إلى نتائج لمداولات المجلس.

وأخيرا، سيدي الرئيس، تدل الخبرة خلال السنة الماضية أن مقدمي الإحاطات غير التقليديين من المجتمع المدني، وخاصة النساء، يثرون مناقشاتنا بإضافة جوانب ما كان لنا أن نفكر فيها بالضرورة. ونعرب عن تقديرنا لإشراك امرأة من مقدمي الإحاطات من ممثلي منظمات المجتمع المدني إلى الجلسة بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المعقودة في ١٧ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8159). وتعدُّ كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في صون السلام أولوية بالنسبة للسويد. وفي ليبيا، فإن من الضروري تمكين المرأة من المشاركة في جميع الخطوات المتخذة في تنفيذ خطة العمل. ولدينا إيمان راسخ بأن المجلس سيتوصل إلى أنّ جهودنا ستكون أكثر فعالية بوجه عام إذا سمحنا بحدوث ذلك في جميع المجالات.

السيد ملكي (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود، مع انتهاء هذا الشهر الحافل بالعمل، أن أثني على ما أبديتموه من تفان وإصرار وحنكة، سيدي الرئيس. ويدل العمل المنجز خلال هذا الشهر على التزام كازاخستان بتعزيز دور مجلس الأمن، بل إزاء منظومة الأمم المتحدة وتعددية الأطراف بوجه عام. وقد اتسم سجل الإنجازات بالإيجابية بشكل خاص في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وصون السلام والتعاون الإقليمي في آسيا الوسطى بطبيعة الحال، فضلا عن غرب أفريقيا، كما يدل على ذلك الاجتماع المعقود في ١١ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8156) واعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2018/3) في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

وبدلا من الخوض في برنامج موسع جدا يصعب وصفه بالتفصيل في هذا البيان، سأقتصر على التكلم عن أربعة عناصر ذات أولوية بالنسبة لفرنسا.

بداية، كان شهر كانون الثاني/يناير هاما للغاية لتناول الملف الأفريقي في مجلس الأمن، حيث عقدنا اجتماعا هاما بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٩ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8153). وبما أن البلد مقبل على سنة انتخابية ستكون هامة بالنسبة لمستقبله ولاستقرار المنطقة بأسرها، فلا شك أنها ستحظى باهتمام المجلس حتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وقد كان هاما للمجلس أن يعرب عن توقعاته منذ بداية العام. وكان اعتماد البيان الصحفي S/PRST/2018/1 الصادر في ١٨ كانون الثاني/يناير – الذي أشكر عليه الرئاسة الكازاخستانية – فرصة لإبداء الاهتمام والتذكير بالمبادئ التي يؤيدها مجلس الأمن – التنفيذ الكامل لاتفاق سان سيلفستر بشأن التدابير الرامية إلى تخفيف حدة التوترات، واحترام الجدول الزمني للانتخابات ومشاركة الجميع في العملية الانتخابية في مناخ من السلام واحترام الحقوق الأساسية.

وعلى جبهة العمل الإنساني، أتاح البيان فرصة للمجلس لكي يناشد شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لزيادة المعونة المالية للبلد ومساعدته في التغلب على الأزمة الإنسانية الحالية السيئة للغاية.

وبشأن موضوع أفريقي منفصل، كان الاجتماع بشأن الحالة في مالي المعقود في ٢٣ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8163) فرصة لإرسال رسالة قوية وبالإجماع إلى الأطراف في مالي عن نفاد صبر المجلس فيما يتعلق بعدم التنفيذ الكامل لاتفاق السلام. وفي ذلك الصدد، يرحب البيان الصحفي الصادر في ٢٤ كانون الثاني/يناير (انظر SC/13177) بتجديد التزام الأطراف في مالي بتنفيذ تعهداتها بحلول نهاية آذار/مارس، ويشير في الوقت نفسه إلى أنه في حال عدم الوفاء بذلك فسوف يتم استعراض المراحل الجديدة في إطار نظام الجزاءات.

وفيما يتعلق بعملية السلام في مالي – التي لا يمكن تحقيق السلام في منطقة الساحل بدونها – فإنه يجب علينا إحراز تقدم على وجه الاستعجال. وتشكر فرنسا كازاخستان على إتاحة الفرصة للمجلس لإعادة التأكيد على تلك الرسالة.

وأخيرا، نرحب باتخاذ القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٨) بالإجماع بالأمس. ويجدد القرار نظام الجزاءات المتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وعقب اتخاذ القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) يُعدُّ مؤشرا جديدا على اهتمام المجلس بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وليست الجزاءات التي مدّدنا فترتها للتو مجدية بحد ذاتها، بل هي وسيلة للإسهام في تحقيق الاستقرار واستعادة السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الواقع ما تزال الجماعات المسلحة موجودة في معظم أراضي البلد، وما زالت تتلقى الإمدادات بسبب التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر من البلدان المجاورة. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان الإبقاء على

الجزاءات، إلا أن تلك الآلية ستظل مقترنة بإجراءات الاستثناء الضرورية لتمكين قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى من الحصول على التسليح والتدريب والتجهيزات اللازمة.

ويدخل القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) عنصرين جديدين يبدوان على قدر كبير من الأهمية. وسيمكّننا القرار من معاقبة الأفراد الذين يحرضون على العنف حين يرجّح أن تشكّل أفعالهم تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن معاقبة الأفراد الذين يهاجمون العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

وكانت الأولوية الثانية على النحو الذي حددته الرئاسة الكازاخستانية هي أفغانستان ووسط آسيا، التي كانت محط اهتمام المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير، كما ذكر آنفاً. وقد مكنت زيارة المجلس إلى كابل من إعادة تأكيد دعم المجتمع الدولي لأفغانستان في سياق أمني شديد الهشاشة واتخاذ خطوات فيما يتعلق بالانتخابات وعملية السلام. إن المناقشة على المستوى الوزاري التي عقدت في ١٩ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8162) بشأن الصلات القائمة بين التنمية والأمن في أفغانستان وآسيا الوسطى كانت فرصة لاعتماد أول بيان رئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/2018/2) بشأن العلاقة بين أفغانستان ووسط آسيا. وأخيراً، فإن المشاورات التي عقدها المجلس في ٢٢ كانون الثاني/يناير عن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا قد أدت إلى اعتماد بيان صحفي، لأول مرة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، يؤكد مجددا دعم المجلس للمركز (SC/13179).

وتوضح سلسلة الهجمات المروعة التي ضربت أفغانستان مؤخراً أن البلد والمنطقة ككل تتطلب، للأسف، عناية مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى.

ثالثاً، تجسّدت أولوية أخرى من أولويات الرئاسة الكازاخستانية في الجلسة التي عقدت في ١٨ كانون الثاني/يناير بمبادرة من رئيس كازاخستان وبحضوره (انظر S/PV.8160)، مما مكن من معالجة مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذه أولوية مطلقة بالنسبة لفرنسا أيضاً. نحن ندرك حقيقة أن التهديدات التي تواجه نظام عدم الانتشار باتت أكبر من أي وقت مضى وأن انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديد باستعمالها من جانب الدول أو الجماعات الإرهابية هما خطران مثبتان.

وفي كوريا الشمالية وسورية، يجري انتهاك معايير عدم الانتشار، التي تشكّل حجر الزاوية لنظام أمننا الجماعي، بصورة منتظمة وسافرة غالباً. ويظلّ التطور السريع لبرامج كوريا الشمالية النووية والتسيارية في نظرنا مدعاة للقلق الشديد. وينطبق الأمر نفسه على استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة: الأزمات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. لقد شاركنا في اجتماع هام بشأن ليبيا (انظر S/PV.8159) وفي المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.8167). وقد كان لدينا عدد من الفرص لمعالجة الحالة في سورية، ولا سيما الجوانب الإنسانية منها. كما اجتمعنا لمناقشة مختلف جوانب الحالة الإنسانية في ٩ كانون الثاني/يناير، مما سمح لنا بتناول الحالة في الرقة، حيث قتلت الألغام والذخائر غير المنفجرة أكثر من ٢٠٠ شخص منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وكانت أيضاً فرصة بالنسبة لمعظمنا للتأكيد بقوة أكبر على خطورة الحالة الإنسانية في سورية، ولا سيما في الغوطة الشرقية وإدلب.

وعُقدت جلسة ثانية بشأن بنود مختلفة في ٢٢ كانون الثاني/يناير لتمكين مارك لوكوك من تقديم إحاطة لمجلس الأمن عن زيارته الأولى إلى سورية وتقديم التوصيات ذات الأولوية. وقد قدّم لنا جيفري فيلتمان إحاطة عن آخر التطورات في شمال سورية، واغتنمنا تلك الفرصة للتأكيد مجدداً على القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في سورية. وكان اثنان من تلك

الشواغل بارزين في مناقشاتنا: حالة السكان في الغوطة الشرقية، المحاصرين من قبل النظام السوري الذي يعرقل بصورة متعمدة ومنهجية القوافل الإنسانية ويستمر في رفض منح الإذن لمئات من عمليات الإجلاء الطبي العاجل؛ واستئناف الهجمات على المدنيين والبنية التحتية الطبية. وقد أودى القصف بحياة عشرات المدنيين في ''مناطق تخفيف التوتر''، بما في ذلك في إدلب، حيث أدى أيضاً إلى التشريد الجماعي.

وأخيراً، اجتمعنا في جلسة الإحاطة الشهرية بالأمس (انظر S/PV.8171) وفي المشاورات الإنسانية بشأن سورية. إن الآراء شبه التوافقية بشأن الحالة الإنسانية الملحة المعرب عنها في تلك المناسبتين تجعل من الحيوي أن يصدر المجلس بياناً قوياً إزاءها. سيساعد هذا في التأكيد على قلق المجلس فيما يتعلق بتفاقم حالة المدنيين المحاصرين في الغوطة الشرقية وعدم إجراء عمليات الإجلاء الطبي التي تشتد الحاجة إليها، والقصف المكثف في منطقة إدلب، والهجمات المتكررة على المستشفيات والعاملين في مجال الرعاية الصحية.

تُمثّل المسائل التي قد عرّجتُ عليها للتو تنوع وأهمية تبادلنا للآراء في الشهر الماضي. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، مرة أخرى.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أولاً أن أشكر كازاخستان على رئاستها الناجحة جداً.

لقد كان كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أول شهر لنا في مجلس الأمن، في إطار تقاسم فترة عضويتنا مع إيطاليا. وأرحب بهذه الفرصة للتفكير في ما قد أنجزناه، بصفتنا المجلس، وأيضاً فيما أحرزنا بشأنه تقدماً ضئيلاً للغاية، أو لم نحقق شيئاً على الإطلاق.

وأود في هذا الصدد النظر في مسائل ثلاث: فيما يخص أفغانستان، منع نشوب النزاعات من خلال معالجة الأسباب الجذرية؛ وعمليات حفظ السلام التي تفي بالغرض؛ والمساءلة والعدالة.

بشأن مسألة أفغانستان والمنع، ما فتئت أفغانستان ومنطقة وسط آسيا في صميم برنامجكم، سيدي الرئيس، وضرورة دعم المجلس المستمر لأفغانستان واضحة. في الأسبوع الماضي، أصدر المجلس ثلاثة بيانات بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت هناك (SC/13172 و SC/13180 و SC/13185). لقي أكثر من ١٠٠ شخص حتفهم، معظمهم من المدنيين. لا تعمل تلك الهجمات الشنيعة إلا على تعزيز عزمنا على الوقوف مع الشعب الأفغاني.

لا يمكن إلا لعملية جامعة للسلام والمصالحة - يقودها ويتولى زمامها الأفغان - أن تضمن تحقيق الاستقرار الحقيقي في أفغانستان، ومن الأهمية بمكان أن تضطلع جميع البلدان في المنطقة بمسؤوليتها عن طريق المساهمة بشكل فعال في تحقيق هذا الهدف.

وفي هذا السياق، فإن المناقشة الرفيعة المستوى التي عقدت في ١٩ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8162) قد أتاحت فرصة قيمة للمناقشة، وكذلك زيارة المجلس القيمة إلى أفغانستان. وقد شدد أعضاء المجلس على ضرورة التنمية الإقليمية الشاملة للجميع بوصفها عاملاً هاماً في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في أفغانستان.

وقد عولج أيضاً في إطار عمل المجلس منع نشوب النزاعات والاهتمام بالأسباب الجذرية. ويشير البيان الرئاسي بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الذي اعتمده المجلس بالأمس فقط (S/PRST/2018/3) إلى دور المرأة في المنع ويقرّ بالآثار الضارة لتغير المناخ والجفاف على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وبشأن حفظ السلام، قُتل في كانون الأول/ديسمبر الماضي ١٥ من حفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كيفو الشمالية. ويوم السبت الماضي، قتل فرد آخر من حفظة السلام في مقاطعة كيفو الجنوبية. إن العنف ضد حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. إذ يجري بلا رحمة استهداف الأشخاص الذين يفترض أن يحموا الآخرين وقتلهم. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، نشر الفريق كروز تقريراً طلبه الأمين العام. يقدم السيد كروز في التقرير توصيات واضحة بشأن كيفية تغيير الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام التي تنطوي على مخاطر عالية. وقد تضمنت التقارير السابقة توصيات مماثلة. ويتعين على البعثات أن تكون أفضل استعداداً وأكثر استباقية في تنفيذ ولاياتها وحماية المدنيين. إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي واحدة من البعثات التي تعمل في بيئة يكاد لا يوجد فيها أي سلام ليُحفظ وحيث مفهوم أولية عملية سياسية قابلة للاستمرار يكاد يكون منعدماً.

وقد تناولنا تحديات خطيرة مماثلة في مناقشاتنا هذا الشهر بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتتوقف مصداقية المجلس جزئياً على قدرتنا على تصميم وتوجيه عمليات حفظ سلام فعالة. ولهذا تخطط مملكة هولندا لتنظيم مناقشة مفتوحة بشأن حفظ السلام في آذار/مارس.

وفيما يخص المساءلة والعدالة، سمعنا هذا الشهر تقارير عن تجدد استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ مدنياً في الغوطة الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل القصف العشوائي للمناطق المأهولة بالمدنيين في سورية، مثلما يستمر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، من خلال عرقلة المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك المعونة الغذائية. فماذا حدث للمكاسب التي تحققت بشق الأنفس في القانون الدولي الإنساني في القرن الماضي؟ إن عدم الامتثال لاتفاقيات جنيف من جانب أطراف النزاع السوري لا يقوض ذات القواعد المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات وحسب، بل والنظام الدولي القائم على القواعد. لا يسعنا أن ندع ذلك يحدث.

في عام ٢٠١٥، اتخذ المجلس إجراءات حاسمة وموثوقة لتعزيز المساءلة عندما أنشأ آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (انظر S/PV.7501). وكانت لها ولاية قوية للتحقيق وتحديد الجناة بشكل مستقل عن السياسة في المجلس. وقد أثبتت استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية من قبل السلطات السورية وتنظيم داعش على حدّ سواء. وقد نظرنا تواً في مشروع قرار لإنشاء آلية جديدة، على النحو الذي قدمه الاتحاد الروسي في الأسبوع الماضي.

والسمتان الأساسيتان لأي آلية للمساءلة هما مبدآ الحياد والاستقلال. ولا يزال الاقتراح المقدم يفتقر إليهما. ينبغي أن يكون للآلية الجديدة على الأقل ولاية لإجراء البحث وتحديد هوية الجناة بشكل مستقل عن المجلس. ومملكة هولندا مستعدة لمواصلة العمل من أجل تحقيق العدالة والمساءلة في سورية وفي أماكن أخرى من العالم. وفي هذا الصدد، رحبنا بإنشاء الجمعية العامة لآلية للمساءلة عن أخطر الجرائم المرتكبة في سورية، وهي الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ (قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٨). وفي نهاية المطاف، فإن أنسب طريق لتحقيق المساءلة والعدالة سيكون إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وختاما، نشكر الرئاسة الكازاخستانية على تسيير أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير، ونقدر جهودها للتوصل إلى اتفاق بشأن العناصر الصحفية بعد معظم المشاورات فضلا عن تشجيع أعضاء المجلس على التكلم في القاعة حيثما أمكن.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لوفد الكويت كل التوفيق في رئاسته خلال شهر شباط/فبراير. ونتطلع إلى العمل معه.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد كان جدول أعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي حافلا للغاية. ونود أن نشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، ونشكر فريقكم بأكمله على أداء مهامكم في رئاسة المجلس بطريقة مهنية وفعالة جدا. إننا نقدر أهمية مبادرات كازاخستان، التي تجسد الدور المحوري للمجلس في السعي إلى إيجاد وتطوير حلول فعالة للمشاكل بالغة الصعوبة المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وينطبق ذلك بوجه خاص على جلسة مجلس الأمن بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (انظر S/PV.8160). نحن نعتقد اعتقادا راسخا أن السبيل إلى إنهاء المخاطر والتهديدات في هذا المجال هو من خلال احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وكفالة ظروف أمنية متكافئة وغير قابلة للتجزئة لكل بلد. إن الحالة الراهنة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح بحاجة ماسة لأن نتعاون في البحث عن سبل للتعامل مع مشاكلها المتزايدة مع الحفاظ في الوقت نفسه على آليات التعاون التي ثبت أنها فعالة وتحترم مصالح جميع الدول.

ونقدر كثيرا عقد مناقشة على المستوى الوزاري بشأن أفغانستان ووسط آسيا (انظر S/PV.8162). إن تركيز كازاخستان بصفة خاصة على مسألة أفغانستان دعمه الموقف المسؤول في أستانا للبحث عن ردود على التهديدات الناشئة من أفغانستان التي تواجه منطقة وسط آسيا. وتتطلب الحالة الخطيرة هناك، بما في ذلك تزايد خطر أن تصبح أقاليم أفغانستان الشمالية نقطة عبور لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، نهجا متكاملا من كل من القوى الإقليمية والمجتمع الدولي ككل. نحن نضطلع بذلك في إطار المبادرات المصممة لتشجيع التعاون بين وسط آسيا وأفغانستان، وسيتم إيلاء الاعتبار الأول للتجربة الإيجابية لصيغة موسكو وفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. إن التعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة هو ما نحتاجه اليوم في المنطقة الأوروبية الآسيوية، وينبغي أن تعزز الجهات الفاعلة الخارجية ذلك بدلا من محاولة جر بلدان المنطقة إلى لعبة صفرية أو عرض خيار زائف بين الشمال والجنوب عليها.

وقد رحبنا بالبيان الرئاسي بشأن أفغانستان ووسط آسيا (S/PRST/2018/2)، الذي يهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ومن المهم أننا نجحنا في التوصل إلى تفاهم متبادل بشأن منع نشوب النزاعات في البيان الرئاسي. غير أنه كان من الواضح أيضا أن مناقشة هذه المسألة الملحة ينبغي أن تستمر في الصيغة الأوسع المتمثلة في الجمعية العامة ولجانها المتخصصة. ونثني على بعثة المجلس المعدة جيدا إلى كابل أثناء رئاسة كازاخستان. فبعد انقطاع دام سنوات عديدة منذ آخر زيارة من هذا القبيل، فقد أظهرت الزيارة مرة أخرى وحدة مجلس الأمن بشأن مسألة الملف الأفغاني وشكلت معلما هاما في سياق إيجاد حل للوضع في البلد. وقد سرتنا المشاورات بشأن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، الذي نعتبره أداة سياسية شاملة لإقامة الحوار والتعاون والتوصل إلى حل سلمي للمشاكل بين دول وسط آسيا. وكان من دواعي الارتياح أن المجلس تمكن للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات من الاتفاق على بيان صحفي بشأن أنشطة المركز (SC/13179).

وللأسف، أكدت المناقشات الفصلية بشأن الشرق الأوسط أن اتجاهات الأزمة في المنطقة لا تزال مهيمنة. وقد أدت حالة عدم الانتظام الخطيرة في الجهود الرامية إلى تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي إلى تعقيد مهمة إحياء حوار سياسي. إن الحالة في اليمن في تدهور سريع، في حين أن الحالة الراهنة في سورية وليبيا والعراق لا تزال صعبة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لن يمكن تحقيق إنجازات إلا من خلال تعاون دولي

منسق ووضع خطة موحدة. يجب أن نسعى إلى توحيد جهودنا لمكافحة الإرهاب وتوطيد نهجنا تجاه تسوية الأزمات الإقليمية الخطيرة. وروسيا على استعداد للمشاركة في ذلك العمل مع جميع الشركاء المهتمين. إن المحاولات الرامية إلى تعزيز البرامج الوطنية مع تجاهل آراء الدول الأعضاء الأخرى، التي شهدناها للأسف في بداية الشهر، تؤدي إلى نتائج عكسية وتزيد من صعوبة البحث عن حلول دائمة للمسائل.

وفيما يتعلق بتسوية النزاع في سورية، عقدت في الشهر الماضي جولة تاسعة من المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. ويسرنا أنه لم يحدث توقف في المحادثات الأخيرة بين الأطراف السورية. وفي سوتشي، في الأيام القليلة الماضية، بدعم من الأمم المتحدة، عقد الشركاء في عملية أستانا والدول الرائدة في المنطقة مؤتمر الحوار الوطني السوري، وهو حدث كبير لم يسبق له مثيل استضافته روسيا. وما برح مجلس الأمن يؤكد باستمرار على أن السوريين أنفسهم هم الذين يجب أن يحددوا مستقبل بلدهم، ومن ثم فإن التمثيل الواسع النطاق لكل شريحة من المجتمع السوري من هذا القبيل يكتسي ببساطة أهمية حاسمة لإتاحة بدء العمل بشأن مسائل ملحة مثل وضع الدستور. وفي هذا الصدد، فإن جهودنا تتوافق تماما مع منطق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ونأمل أن نتابعه على النحو الملائم.

وبناء على مبادرة من روسيا، بدأ المجلس مناقشة إنشاء آلية تحقيق دولية جديدة لتحل محل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي تلوثت سمعتها. وسيكون من المهم ضمان أن يعمل أي كيان جديد بصورة مهنية وموثوق بها لتهيئة جميع الظروف المتصلة باستخدام المواد السامة، بما يتفق تماما مع قواعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من أجل التأكد في نهاية المطاف من هوية مرتكبي هذه الأفعال.

وخلال المناقشة التي دارت في كانون الثاني/يناير بشأن مسائل في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء (انظر S/PV.8156)، خلصنا إلى أن بلدان المنطقة تواجه جميعا تحديات وتهديدات مماثلة ينبغي مكافحتها من خلال اتباع نهج متعدد الجوانب. إن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل آلية لم تستغل بالكامل إمكاناتها لتحقيق تقدم بشأن هذه المسائل.

وقد كان تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى، خطوة هامة، إذ ستكون هناك حاجة للبعثة بوجه خاص خلال فترة التوقف لستة أشهر في المحادثات المباشرة بشأن التسوية بين الطائفتين في الجزيرة. وينبغي ألا يؤثر الانخفاض الطفيف في حجم عنصرها العسكري بأي شكل من الأشكال على فعاليتها بشكل عام.

وفي الختام، نود مرة أخرى أن نتوجه بالشكر لأصدقائنا من كازاخستان، ونتمنى كل النجاح لوفد الكويت، الذي سيتولى الرئاسة في شهر شباط/فبراير.

السيد تسانغ ديانبن (الصين) (*تكلم بالصينية*): تقدر الصين حقيقة أنه في ظل رئاسة كازاخستان، أنجز المجلس أعماله في شهر كانون الثاني/يناير.

إننا نهنئ السفير عمروف وفريقه على أدائهما المتميز.

وفيما يتعلق بعمل المجلس هذا الشهر، أود أن أركز على المسائل الثلاث التالية.

وتتعلق المسألة الأولى بالحالة في أفغانستان. إن تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان يصب في مصلحة تحقيق رفاه الشعب الأفغاني في الأجل الطويل، ويؤثر على الاستقرار والأمن الإقليميين. لقد كانت الحالة في وسط آسيا مستقرة على العموم، ولدى المنطقة إمكانات كبيرة لتحقيق التنمية. وفي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير، سافر وفد من المجلس إلى أفغانستان وزار كابل. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن السلام والأمن في

أفغانستان ووسط آسيا (انظر S/PV.8162) واعتمد البيان الرئاسي (S/PRST/2018/2). وساعد ذلك جميع أعضاء المجلس على فهم المشكلة الأفغانية من خلال الخبرة المباشرة، ويسر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستكشاف السبل الكفيلة بحل المسائل الأفغانية من منظور إقليمي، وعزز السلام والتنمية الدائمين في أفغانستان ووسط آسيا.

والمسألة الثانية هي الحالة في الشرق الأوسط. ففي شهر كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة مفتوحة بشأن ليبيا (انظر S/PV.8159) ومناقشة مفتوحة بشأن قضية فلسطين (انظر S/PV.8167). وعبر أكثر من ٥٠ بلدا ومنظمة عن آرائها بشأن الحالة بين فلسطين وإسرائيل ووضع القدس. وقد عزز ذلك فهم الأطراف المعنية للحاجة الملحة إلى تسوية المسائل ذات الصلة، ووجه رسالة قوية من المجتمع الدولي يحث من خلالها على الاستئناف المبكر لمحادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل.

والمسألة الثالثة هي الحالة في أفريقيا. وفي شهر كانون الثاني/يناير، ناقش المجلس الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واعتمد الوثائق الختامية ذات الصلة. وواصل المجلس تركيز اهتمامه على بنود جدول الأعمال المتعلقة بأفريقيا، وأعرب عن دعمه للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على غرار المساعي الحميدة للاتحاد الأفريقي، ودعم البلدان الإقليمية بغية إحراز تقدم فيما يخص التصدي للتحديات. ويساعد ذلك على تحقيق السلام الدائم والاستقرار في القارة الأفريقية مبكرا.

وفي الختام، أتمنى كل التوفيق للرئاسة الكويتية خلال شهر شباط/فبراير. وستدعم الصين عملها بنشاط.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم شخصيا، سيدي الرئيس، وكذلك فريقكم، المكون من زملائنا من كازاخستان، على رئاستكم الناجحة للغاية خلال شهر كانون الثاني/يناير. ونعرب عن امتناننا وإشادتنا بإدارتكم الفعالة والاحترافية لأعمال مجلس الأمن. ونقدر أيما تقدير شفافيتكم في التعامل مع وسائط الإعلام، كما يتبين من عرضكم، في مناسبات عديدة، للبلاغات الصحفية.

لقد كان هذا الشهر حافلا، ولكنه كان مثمرا للغاية أيضا، حيث تناول المجلس المسألتين الهامتين للسلام والأمن الدوليين. لقد عقدنا اجتماعين رفيعي المستوى كرسناهما للمواضيع الهامة، وقام المجلس بزيارة إلى أفغانستان، شكلت سبيلا للفهم المباشر للاحتياجات والأولويات القطرية، وفرصة لإظهار التضامن مع شعب أفغانستان.

واسمحوا لي الآن أن أركز على المواضيع الثلاثة التي تعتبرها بولندا مهمة لأنشطتنا في المجلس.

وتتعلق نقطتي الأولى بدور الدبلوماسية الوقائية، التي تم التأكيد عليها خلال عدة اجتماعات عقدت هذا الشهر. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، إعتمد المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2018/1، بشأن منع نشوب الصراعات. ولأول مرة منذ عام ٢٠١٥، إعتمد المجلس أيضا بيانا صحفيا (SC/13179) أثنى فيه على أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، الأمر الذي يمكن أن يعتبر تطورا إيجابيا. وأعتقد أيضا أن البيان الرئاسي S/PRST/2018/3، بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي اعتمد بالأمس، سيمثل أداة مفيدة للحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

ثانيا، إسمحوا لي أن أذكر بإيجاز المسألة التي تقع على رأس أولويات بولندا في مجلس الأمن، وهي دور القانون الدولي في صون السلم والأمن. ونرى ضرورة مواصلة تطوير الصكوك القانونية في العلاقات الدولية والقدرة على إنفاذها. وفي هذا الصدد، تعد جلسة الإحاطة العلامية الرفيعة المستوى بشأن عدم الانتشار

وبناء الثقة، التي عقدت قبل أسبوعين (انظر S/PV.8160)، مهمة ومناسبة للغاية من حيث التوقيت.

ثالثا، إسمحوا لي أن أسلط الضوء أيضا على ضرورة المحافظة على وحدة المجلس وتوليه لزمام الأمور، وهو ما برهن عليه اعتماد المجلس أمس قرارات وبيانات رئاسية. وسنحتاج إلى هذا المستوى من الوحدة خلال الأشهر المقبلة عند مناقشة أخطر التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين، ولكن أيضا الحالات الإنسانية.

لقد شهد شهر كانون الثاني/يناير أيضا الهجمات الإرهابية المميتة التي وقعت في أفغانستان ومالي. وتظهر لنا هذه الأحداث المأساوية مدى الحاجة إلى أنشطة المجلس ووحدته، وعلينا تحقيق النتائج.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر زملاءنا من كازاخستان، والإعراب عن امتناننا لهم.

(تكلمت بالعربية)

أتمنى للكويت كل النجاح خلال رئاستها للمجلس في الشهر المقبل.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئكم بحرارة وأن أشكركم سيدي الرئيس، على قيادتكم المهنية والفعالية والعمل الاستباقي في توجيه عمل مجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونشيد بقيادتكم وقيادة وفد بلدكم، خلال فترة رئاستكم.

لقد كانت رؤية ووجهات نظر كازاخستان أساسية في إعداد برنامج العمل لهذا الشهر، الذي ركز خلاله المجلس بشكل أولي على التحديات التي تواجه أفغانستان، وعلاقتها بمنطقة وسط آسيا. إن البيان الرئاسي S/PRST/2018/2 الذي اعتمد في ١٩ كانون الثاني/يناير، والمناقشة التي جرت في نفس اليوم (انظر S/PV.8162) وشارك فيها وزير خارجية كازاخستان، وضعا الأساس للمناقشة التي عقدها مجلس الأمن بشأن الروابط القائمة بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى كنموذج للربط بين الأمن والتنمية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن التعاون بين دول وسط آسيا وأفغانستان أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب. ويتجلى الدليل على أهمية هذه المسألة بالنسبة للبلد والمنطقة في ارتكاب أربع هجمات إرهابية خلال الأسبوع الماضي، مما أدى إلى وفاة حوالي ٢٠٠ شخص. ونكرر الإعراب عن امتناننا لشجاعة وتضحية شعب وحكومة أفغانستان وقواته الأمنية فيما يخص مكافحة الإرهاب بالنيابة عنا جميعا.

وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت الحاجة إلى التعاون في مكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب، خلال المشاورات التي أجريت في ٢٢ كانون الثاني/يناير بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. وتمكّنا أثناء تلك المشاورات، مرة أخرى من التشديد على أهمية التعاون الأقاليمي والتعاون في آسيا الوسطى مع أفغانستان. ونسلط الضوء أيضا على اعتماد المجلس بيانا صحفيا (SC/13179) لدعم عمل المركز الإقليمي، وهو أمر لم يحدث منذ عام ٢٠١٥.

وتتجلى المناسبة الأخرى التي نود التأكيد عليها في زيارة مجلس الأمن إلى كابول، التي أتاحت لنا الاطلاع عن قرب على الواقعين السياسي والأمني في أفغانستان. وننوه بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من أجل دعم العملية السياسية في البلد.

و في ذلك الصدد، فإننا – نحن أعضاء مجلس الأمن الذين سنحت لهم الفرصة للسفر إلى أفغانستان معكم، سيدي الرئيس، نرى أن الحوادث التي أشرت إليها سابقا – وأقصد الهجمات الإرهابية التي ارتكبت وتسببت في معاناة في الأيام

الأخيرة في كابل – لا تشكل أخبارا يطالعها المرء بحزن وألم فحسب، بل إنها تصبح تجربة شخصية لصيقة للغاية. ولذلك فإننا نشيد بإصراركم الشخصي،سيدي الرئيس، وإصرار وفد بلدكم على القيام بالرحلة.

كما نود تسليط الضوء على تشديد الرئاسة على مسألة عدم الانتشار بعقد الجلسة الرفيعة المستوى بشأن تدابير بناء الثقة (انظر S/PV.8160) التي حضرها رئيس كازاخستان. ونسلط الضوء، في ذلك السياق، على اتخاذ بلدان مثل كازاخستان لقرار بمحو حيازة الأسلحة النووية من مذاهبها الدفاعية وسياساتها الأمنية الوطنية. فذلك يشكل مثالا واضحا على إمكانية تحقيق ذلك الهدف، إذا توفرت الإرادة السياسية والقيادة والتصميم.

وتؤكد بولويفيا مجددا، بوصفها عضوا في أول منطقة مكتظة بالسكان تعلن خالية من الأسلحة النووية وفي أول منطقة تعلن نفسها منطقة سلام، على أنها على استعداد للدعوة إلى الحذو ذلك الحذو في المناطق الأخرى. فنحن نعتقد أن أفضل تدبير وقائي هو إزالة جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ونشير، في ذلك الصدد، إلى البيان الرئاسي بشأن الدبلوماسية الوقائية (S/PRST/2018/1)، الذي اعتمد في ١٨ كانون الثاني/يناير، والذي يعيد التأكيد على ضرورة أن يركز مجلس الأمن على منع نشوب النزاعات المسلحة عن طريق الاستخدام الفعال لأدوات من قبيل التفاوض والوساطة والمصالحة واللجوء إلى المنظمات أو الترتيبات الإقليمية، في جملة أمور، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. كما يسلط الضوء، على أهمية مراعاة مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في تدابير بناء الثقة المتبادلة.

ونسلط الضوء أيضا على الإحاطة الإعلامية بشأن عملية السلام في كولومبيا (انظر S/PV.8154)، التي عقدت يوم ١٠ كانون الثاني/يناير. ومن المهم الإشارة إلى التزام حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وعلى الرغم من وجود تحديات كبيرة في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، وفي تعزيز الأمن في المناطق التي أخلتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية وفي التدابير المحددة المتعلقة بالمضي قدما بالإصلاح الريفي الشامل، فإن الرغبة التي أبدتها الأطراف وشعب كولومبيا تبرهن على أن عملية السلام لا رجعة فيها. وفيما يتعلق بعملية التفاوض مع جيش التحرير الوطني، يؤسفنا أنها قد علقت. ونأمل في التمكن من استئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن.

وختاما، نشير إلى عقد المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/PV.8167). ونعتقد أن عقد ذلك الاجتماع الشهري وتركيز جهودنا على النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أمران أساسيان لتقريبنا من إيجاد حل لها. ونعيد التأكيد على أن السبيل الوحيد لكفالة تحقيق سلام عادل ودائم هو من خلال حل الدولتين، الذي يمكن بموجبه أخيرا إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، داخل الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وبالإضافة إلى تهنئتكم مرة أخرى،سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدارت بها كازاخستان أعمال الرئاسة، نتعهد ببذل كل جهودنا، حتى تكلل رئاسة الكويت بذات النجاح.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء فريقكم على نجاح رئاستكم. لقد أدرتم أعمال المجلس، منذ اليوم الأول – إذ بدأتم ما آمل أن يكون تقليدا جديدا في مجلس الأمن بتنظيم حفل للترحيب بالأعضاء الجدد – بطريقة شاملة وشفافة وفعالة جدا.

سأركز مداخلتي على ثلاثة من أكثر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين إلحاحا التي تناولها المجلس في كانون الثاني/يناير – أفغانستان وجنوب السودان وسورية.

وأرحب أولا بالروح القيادية التي برهنت عليها كازاخستان بشأن أفغانستان. إن زيارة مجلس الأمن التي نظمتموها، سيدي الرئيس، عززت فهمنا الجماعي للنزاع، وأسست للعديد من مجالات توافق الآراء بين أعضاء المجلس. غير أن الأحداث المروعة التي وقعت في الأسبوع الماضي، كما سبق وأبرز ذلك زميلي الهولندي اليوم، مع العديد من الهجمات الإرهابية التي أزهقت العديد من الأرواح البريئة، تذكرنا بحجم التهديد الذي يواجهه الشعب الأفغاني وضرورة أن يتكاتف المجلس في العمل على تعزيز الأمن والاستقرار.

وكما اتفقنا جميعا، لا يوجد حل عسكري صرف للنزاع. ولن يتحقق السلام والاستقرار الطويل الأجل إلا من خلال عملية سلام يقودها الأفغان ويتولون زمامها. فالتعاون الإقليمي أمر أساسي، وأود أن أشيد بكازاخستان مرة أخرى على عقد المناقشة الوزارية الهامة المتعلقة ببناء شراكة إقليمية في أفغانستان وآسيا الوسطى (انظر S/PV.8162). ويشكل إحراز تقدم نحو إجراء انتخابات برلمانية ذات مصداقية وشاملة للجميع في هذه السنة وانتخابات رئاسية في العام القادم خطوة هامة أخرى نحو تحقيق الاستقرار.

واستشرافا للمستقبل، فإن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان في آذار/مارس، يشكل فرصة ثمينة لترشيد البعثة. فمن شأن ذلك أن يتيح لنا التركيز على أهم المجالات لدعم جهود حكومة أفغانستان الرامية إلى تحقيق سلام طويل الأجل.

وقد ناقشنا هذا الشهر، كذلك، الحالة في جنوب السودان. وكنا جميعا واضحين ومتحدين في قلقنا إزاء استمرار العنف والأعمال التي تقوم بها جميع أطراف النزاع. وبعد توضيح توقعاتنا في البيان الرئاسي الذي صدر الشهر الماضي (S/PRST/2017/25)، نحتاج الآن إلى توضيح الآثار المترتبة على منتهكي وقف الأعمال العدائية وعلى من يقوضون منتدى التنشيط الرفيع المستوى. ولمنع حدوث المزيد من أعمال العنف، فإن الرصد الفعال للانتهاكات وتحديد مرتكبيها سيكون ضروريا. ويجب أن تتوقف أعمال عرقلة وانتقادات وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية من أجل الرصد على الفور.

ونكرر دعوتنا اليوم إلى فرض حظر على توريد الأسلحة. وهو سينطبق بالتساوي على جميع الأطراف، ولن ينتقي أحدا لتوجيه اللوم إليه. وسيبعث برسالة قوية إلى المخربين ويعزز مواقف من يسعون إلى الجمع بين الأطراف السودانية الجنوبية من أجل تحقيق السلام. ويتوافق مع ما دعت إليه المنطقة – عواقب واضحة على المنتهكين.

وأخيرا، أود أن أنتقل إلى مسألة سورية. فالتدهور الحاد في الحالة الإنسانية المتردية أصلا يحدث في الوقت الذي يواصل فيه نظام الأسد استخدام المعونة كسلاح من أسلحة الحرب ويرفض وصول المساعدات الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها. ولم يحرز أي تقدم بشأن الوصول إلى ٢,٥ مليون شخص في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. وقد تم تجاهل طلب الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية بإبرام اتفاق يتيح لثلاثة أو أربعة من قوافل الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري عبور خطوط التماس كل أسبوع للوصول إلى تلك المناطق. فالأطفال يموتون في الغوطة الشرقية وهم ينتظرون موافقة النظام على إجلائهم طبيا.

وقد تسبب استمرار عمليات القصف الجوي العشوائي على إدلب، في هذا الشهر، في عدد لا يحصى من الضحايا المدنيين، وقد استهدفت المستشفيات وشرد ٠٠٠ ٢٧٠ شخص داخل إدلب ذاتها، الأمر الذي سبب ضغطا فوق الحد على الموارد الشحيحة أصلا. وقد أفادت اليونيسيف أنه في الأيام الـ ١٤ الأولى من عام ٢٠١٨، قتل أكثر من ٣٠ طفلا جراء العنف المتصاعد في الغوطة الشرقية المحاصرة.

وقد اتفق المجلس على أنه ينبغي لنا أن نضع خلافاتنا بشأن الحالة السياسية جانبا من أجل التصدي للمسائل الإنسانية.

ولكن على الرغم من كل الكلام الذي قيل، لم نر أي تقدم، والأهم من ذلك، لم ير سكان الغوطة الشرقية أي تقدم. فهم لا يزالون محاصرين ويتضورون جوعا، وقد منع النظام السوري عنهم كل المساعدات. ولا يمكننا، في مجلس الأمن، أن نسمح باستمرار هذا الأمر لشهر إضافي آخر. ويجب على النظام السوري أن يسمح بإيصال المعونة الأساسية والإجلاء الطبي لمن هم في أمس الحاجة إلى ذلك. ويجب أن يكون هذا المجلس قادرا على الإعراب عن رأيه بوضوح بشأن المسألة وأن يتحمل مسؤولياته.

السيد العتيبي (الكويت): أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقديري لكم ولأعضاء فريقكم على كل العمل الشاق الذي قمتم به طوال هذا الشهر والذي أظهر احترافيتكم في إدارة أعمال المجلس وتوجيه نشاطاته بكفاءة عالية وفعالية.

وقد استطعنا معاً التوصل إلى عدد من القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية التي عكست وحدة مجلس الأمن تجاه مختلف القضايا المنظورة أمامنا، فضلاً عن حرصكم على الخروج بعناصر للصحافة بعد المشاورات غير الرسمية التي عقدناها خلال شهر كانون الثاني/يناير.

هذا ونرى بأن عقد مثل هذه الجلسات اليوم يمثل مناسبة لاستعراض مسيرة أعمال المجلس خلال شهر يكون عادة مليئاً بالأحداث. وفي هذا الصدد، أود تسليط الضوء على بعض المحطات المهمّة أثناء رئاستكم لأعمال المجلس بجانب عدد من النقاط الأخرى، وذلك على النحو الآتي:

أولاً، الزيارة الميدانية الهامة التي قام بها أعضاء المجلس إلى أفغانستان بوصفها الأولى بعد آخر زيارة منذ عام ٢٠١٠، وهي زيارة مهمة أظهرت حرص مجلس الأمن على متابعته عن قرب للمستجدات في أحد أهم النزاعات التي هي محل نظره. ونؤكد مجدداً على أهمية إجراء مثل تلك الزيارات الميدانية، باعتبارها فرصة لمتابعة الأوضاع على الأرض في مناطق النزاع، وفهم حقيقة التحديات التي تواجهها الدول المعنية، والمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الأمن، من أجل دعم كافة الاحتياجات والمتطلبات لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ثانياً، لقد أظهرت المناقشة العامة بشأن بند الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (S/PV.8167) أن الوقت قد حان أكثر من أي وقت مضى لضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما يفضي إلى نيل الشعب الفلسطيني كافة حقوقه، بما فيها إقامة دولته وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، وذلك تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثاً، إن الكويت، بصفتها مشاركة مع السويد في صياغة ما يتصل بالوضع الإنساني في سورية، مستعدة لأخذ زمام المبادرة نحو إيجاد موقف موحّد للمجلس بهدف تحسين الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية؛ وتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية لمختلف المناطق السورية، في الغوطة الشرقية وفي إدلب وفي شمال حلب؛ وتوفير الحماية للمدنيين في ظل تصاعد أعمال العنف.

رابعاً، فيما يتعلق بالمذكرة ٥٠٧، التي نجتمع اليوم من أجل تنفيذ أبرز النقاط الواردة فيها، أغتنم هذه الفرصة بصفتي رئيساً للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، لأعلن عن عزمنا، كرئيس لأعمال المجلس في الشهر المقبل، عقد مناقشة مفتوحة في الأسبوع الأول من شهر شباط/فبراير بهدف الاستماع إلى مداخلات وتوصيات الدول الأعضاء – وليس أعضاء مجلس الأمن وحسب، بل جميع الدول الأعضاء – حول سبل المضي قدماً في تعزيز شفافية وأداء مجلس الأمن، ومن أجل تحديد المجالات التي يمكننا من خلالها تطوير أساليب عملنا خلال فترة رئاستنا لأعمال هذا الفريق.

وفي الختام، نشكر الجميع على ما عبروا عنه من تمنيات طيبة ودعم لرئاستنا للمجلس اعتباراً من يوم غد، ونتطلع للعمل

والتعاون مع الجميع ليتمكن المجلس من تنفيذ مهامه ومسؤولياته وولايته في حفظ السلم والأمن الدوليين. وسنحرص على أن تكون الرئاسة شفافة ومتعاونة بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة التي يعقدها المجلس في شهر كانون الثاني/يناير، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد كازاخستان لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا. لقد كان هذا الشهر بالفعل شهراً حافلاً بالعمل، توصلنا خلاله إلى توافق آراء بشأن العديد من المسائل الهامة التي تقع ضمن اختصاصنا. وما كنا لنتمكن من القيام بذلك بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جانب جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، فضلاً عن جميع الموظفين المعنيين في خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين وموظفي الأمن.

وإذ نصل إلى ختام رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن المجلس حين أتمنى التوفيق لوفد الكويت في شهر شباط/فبراير. وكرمز لتقديرنا، وزعنا لكل وفد صوراً لإحياء ذكرى عملنا معاً وطبعة محدودة من الطوابع التذكارية.

رفُعت الجلسة الساعة ١١/٣٥